التعدديَّـة الثقافيَّـة وهاجس العيش المشترك عند ويل كيمليكا:

من الخصوصيَّـــة إلى الكونيَّـــة

جواق سمير–جامعة قسنطينة 2–

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التي تأتي تحت عنوان "***التعدديَّة الثقافيَّة وهاجس العيش المشترك عند ويل كيمليكا: منّ الخصوصيَّة إلى الكونيَّة***"، الوقوف عند مسألة مُهمة في المشروع الفلسفي لـ "**ويل كيمليكا**"**Will Kymlicka**، وهي مسألة التعايش والاندماج الاجتماعي في المُجتمعات المعاصرة، وهي المجتمعات التي أقل ما يُمكّن القوّل عنها – حسب هذا الفيلسوف– أنها ***مجتمعات مُتعدّدة الثقافات***، ونظراً لأنها كذلك فإنَّ كل فئة / أقليَّة تُطالب بحقها في ممارسة تقاليدها الثقافيَّة والعقديَّة، والاعتراف بهويتها، ومن ثمَّة عدم طمسها وتهميشها، وعليه يأتي تفكير هذا الفيلسوف الكندي في هذه المسألة **للبحث عن سبيلٍ لإقامة التعايش والاندماج الاجتماعي بين أفراد لهم مرجعيات ثقافيَّة مختلفة ومتعددّة؟، وكيف يمكّن الارتقاء بها من مرتبة الخصوصيَّة إلى منزلة الكونيَّة؟**

الكلمات المفتاحية: التعددية الثقافية، العيش المشترك، الكونية، الخصوصيَّة.

Abstract:

The aim of thisstudythatcomesunder the title: ***"Multiculturalism and the obsession of live commonat Will Kymlicka: fromPrivacy to Cosmic"***,is to stand on an important issue in the philosophicalproject of **Will Kymlika,**whichis the question of coexistence and social integration in contemporarysocieties, thesesocieties, whichat least, canbequalified, according to this philosopher, as multicultural. And becausethey are, eachcategory/ minority claims the right to practice their cultural and ideological traditions, to recognizetheiridentity, then not marginalizes and obliteratesit. In this perspective, the thinking of this Canadian philosopher comes to search, in this issue***, the ways to establish coexistence and social integrationbetweenindividualswithdifferent cultural references? And how canelevate the coexistence from the rank of privacy to the statute of cosmic?***

Keyword: Multiculturalism, Live common, universality, privacy

مقدمة:

تعَّد مسألة التعدديَّة الثقافيَّة منّ القضايا الرئيسة التي انهَّم القوّل الفلسفي المعاصر للاشتغال عليها، خصوصا بعد ظهور الأقليات ومطالبة الاعتراف بها وبحقوقها في ممارسة تقاليدها الثقافيَّة والعقديَّة الخاصة، وسنحاوّل في هذه الدراسة الوقوف عند هذهالمسألة، منّ خلال الاشتغال على مقاربة الفيلسوف الكندي، "**ويل كيمليكا**"**Will Kymlicka**"، وحقيقٌ بالذكر ههنا، أنَّ هذا الفيلسوف قد رامَّ طيلة مشروعه الفكري للدفاع عن **حقوقِ الأقليات الثقافيَّة والاثنيَّة والدينيَّة**، وبمُقتضى ذلك الدفاع، يُنافح هذا الفيلسوف أيضاً على منح هذه الأقليات –مهما تعددت أنواعها وأشكالها– حقوقها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسيَّة، وهو لا يتردد في ذاتِ السياق إلى توجيه سهام نقده للأطروحات الأُحاديَّة–العنصريَّة التي تطلب من الاقليات التخلي عن هويتها والذوبان في ثقافتها، كمَّا جهر بذلك في مختلفِ مؤلفاته ومصنفاته، التي لا نُجازف حين نقول عنها، أنها تعدُ اليوم من بين أهم النصوص التي ارتفعتْ بمسألة حقوق الأقليات من مرتبة النقاش القانوني إلى منزلة النقاش الأخلاقي الفلسفي، نظراً لما تطرحه هذه المسألة من رهاناتٍ اجتماعيَّة وثقافية وحضاريةٍ ولغويَّةٍ، سيكون لها وقعٌ خطيرٌ في نشوبِ الصراعات والنزاعات، وهي بذلك أحد أكبر التحديات التي تواجه الدولةالديمقراطيَّة الحديثة، والتي لا يمكّن لها تجاهلها أو تجنبها، وقد اقتضى الأمرُ البحثُ عن ناظمٍ أخلاقيٍ بمقتضاه يُسمحُ لسماع إلى صوتِ هذه الأقليات والاعتراف بها والتواصل معها والانفتاح عليها، وهو ما من شأنه أنّ يُعزِّز نهج التعايش والاندماج والاستقرار السياسي والاجتماعي بمَّا يُوحي به مبدأ السياسَّة الكونيَّة.

إنَّ الغرض الرئيس الذي يرنو إليه هذا الفيلسوف هو صياغة "**براديغمأخلاقي لحماية الأقليات**" **un paradigme éthique pour la protection des minorités** خاصّة وأننا نعيش في مجتمعاتٍ، أقل ما يُمكن أن يُقال عنها، أنها **مجتمعات متعددة الثقافات**، خاصّة بعد تصدعِ تركيبة الدولة–الأمة، وما أحدثته العولمة في ازاحة الحدود بينَّ الدول،ومنطق السوق العابر للأوطان، وقضايا أخرى كالهجرة واللجوء ..الخ، فكلها عوامل أسهمت في اغناء المجتمعات بالتعدّد والتنوّع، بيد أن الإشكال الأساسي حينَّ تُطالب كلّ أقليةٍ في تلك المجتمعات بحقوقها الخاصة، دون أن تتنازل عن ثقافتها ومن ثمَّة التمسك والحفاظ على هويتها الأصليَّة، وعلى ضوء ذلك، إنَّ الأسئلة التي أرقت وعيَّ "ويل كمليكا"، والتي تسعى هذه الدراسة للبحث فيها، يُمكننا صياغتها على النحو الآتي:**ما مصير الأقليات في عصر العولمة والتعديَّة الثقافيَّة؟وما النهج الأخلاقي لحمايتها من التهميش والاقصاء؟ما السبيلإلى استعادة حقوق الأقليات المهضومة من جهة، والترسيخ لثقافة الاعتراف بها في ظلِّ واقع التعدديَّة الثقافيَّة من جهةٍ أخرى؟، وبالتالي نيل هذه الأقليات حقوقها مع الحفاظ على هويتها الخاصة؟ وأيُّ أخلاقٍ تنفعُ في عصر العولمة والتعدديَّة الثقافيَّة؟ وما حاجتنا اليوم**

في العالم العربي إلى ناظمٍ أخلاقي يُدافع عن حقوق الأقليات في مجتمعاتٍ لا تزالُ تُكرّس لثقافة الكراهيَّة والنبذ والاقصاء؟ مُجتمعات لا تُحاوّر الحجة بالحجة وتُقابلها بمنطق العنف والصراع؟

ومن أجل البحث في هذه الأسئلة وغيرها سنحاوّل التطرق **أولاً** إلى فحوى التعدديَّة الثقافيَّة وأهدافها، كيّ نتطرق **ثانياً** إلى مسألة الحقوق من خلال الزجِ بها في سياقها الدوليّ المتغيّر وما نتج عنه في ضرورة تحقيق الانتقال من حقوق الانسان للحديث عن حقوق الأقليات، كي نتطرق **ثالثاً** إلى المواطنة الكوسموبوليتية عند هذا الفيلسوف.

أولاً- التعدديَّة الثقافية عند ويل كيمليكا:

يُعد الفيلسوف الكندي"ويل كيمليكا" منّ أهم الوجوه الفكريَّة البارزة في الخطاب الفلسفي والسياسي المعاصر، بقوة تدخله المثير للجدل في قضايا الواقع ومناقشة مسائله وهمومه الأكثر تعقيداً، خصوصاً السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة منها، وفعلاً فالناظّر في ما ألفهُ هذا الفيلسوف، سُرعان ما يكتشف أنَّ أهم ما يُميز نمط الكتابة الفلسفيّة عنده، هو محاولته الدائبة لوصّل **الوعي بالراهن، النظري بالعملي، الفكر بالواقع**، يشهد على ذلك، أن رام متنه الفلسفي إلى تقديم مُساءلةٍ نقديَّةٍ لليومي والمعيش، وقد اقتضى منه ذلك التحرك على جبهاتٍ معرفيَّةٍ مُتعددة، في السياسَّة والقانون والأخلاق ..الخ، ومن ثمَّة فلا غرابة، منّ أن تجد متنه الفلسفي يُعالج العديد من القضايا من قبيل: **الهوية**، و**الاعتراف**، و**الحقوق**، و**العدالة**، **والديمقراطية** و**القوميَّة** و**المواطنة**، والبحثِ عن سُبل **للاندماج** و**التعايش العرقي والثقافي**...الخ، وقد مثّل كلّ ذلك الاطار العام لفلسفته، ولكن لو ابتغينا الدقة أكثر لوجب علينا الاشارة، إلى أن هذه المسائل تتناسَلُ جميعاً من قضيةٍ مركزيَّةٍ حاكمَّة في وعيّ هذا الفيلسوف، وهي **إشكاليَّة التعدديَّة الثقافيَّة Le multiculturalisme**و**حقوق الأقليات lesDroits des minorités**، بل إنه يمكّن القوّل، دون أدنى مجازفة، أنَّ هذه القضيَّة الفلسفيَّة قد مثلَّت الخيط الناظّم الذي يجمع بينّ كل انتاجه الفلسفي، منذ أولى مؤلفاته إلى آخرها، وفعلاً إنّ الهاجس الذي أرق عقل هذا الفيلسوف الكندي، كما أعلن ذلك صراحة، هو "**صياغة معايير دوليَّة لحقوق الأقليات والانتشار العالمي لنماذج التعددية الثقافية وأفضل ممارستها**"[1].

وفعلاً فالقارئ أو المشتغل على فكر " كيمليكا" يُدرك أنّ البحث في مسألة التعدديَّة الثقافيَّة تبقى حجر الأساس الذي يُشيد عليه هذا الفيلسوف صرحه وبنيانه الفلسفي، ومن ثمَّة يمكننا ادراج بحثه في هذه المسألة في مضمار تفكيره السياسي والاخلاقي والاجتماعي، من جهة، وفي إطار جدالاته الفلسفيَّة مع المقاربات والأطروحات التي يعّج بها الفكر الفلسفي الراهن (هابرماس- تايلر- رولز- ..الخ)، من جهةٍ أخرى،كما يمكننا ادراجه ضمن هاجسه الفلسفي، الأوّل والأخير، الذي يروم إلى تشييد نظرية**المواطنة متعددة الثقافات La citoyenneté multiculturelle**،وما يستلزمه ذلك

البحث عن ناظمٍ أخلاقي بحيث يستوعب التنوّع والتعدّد الذي تشهده الأقليات الاثنوثقافي مع الحفاظ على جميع حقوقها وخصوصياتها وهوياتها من الاقصاء والتهميش،ومن ثمَّة فخلف الدفاع عن الأقليات هناك لازمٌ أخلاقي يُوجهه مطلب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ونظراً لأهميَّة هذا الهاجس القلق في وعيّ "كيمليكا" الفلسفي، أن كانَّ عنواناً لأحد أهم كتبه، والمعروف به على أوسّع نطاقٍ،"**المواطنة متعدّدة الثقافات: نظريَّة ليبيراليَّة لحقوق الأقليات**" **«La citoyenneté multiculturelle: une théorie libérale du droit des minorités»**

ولعَّل أوَّل ما يُصادف الباحث أوالمشتغل على هذه القضيَّة الفكريَّة –التعدديَّة الثقافيَّة– هو السؤال عن مفهومها وفحواها ومراميها وتاريخها وغيرها من الأسئلة الأخرى، وفي هذا الصدّد تحديداً،يُنبهنا "كميليكا"، إلى ملاحظةٍ هي على درجةٍ كبيرةٍ منّ الأهميَّة، تتعلقُ بصعوبة ضبط تعريف جامع مانع لهذا المصطلح "التعددية الثقافيَّة"، نظرا لتباين وجهات النظر حولها وتعدّد أشكالها، بل إنه يذهب إلى أقصى من ذلك، حينَّ يؤكد أن أيَّ تعريفٍ يدعي أنه أحاط بالمفهوم في كليته، هو تعريفٌ غامض، غير أنه يُمكّن في نظره أن نطلق على التعددية الثقافيَّة بأنها "وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول لا ينبغي عليها أن تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعيَّة والسياسيَّة والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديمقراطيات الليبيراليَّة الدستورية، ولكنها ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة، أو السياسات التي تهدف إلى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية"[2].

وذلك راجعٌ أساساً إلى تعدّد الرؤى والتأويلات بتعدّد الأقليات والجماعات، ومن ثمَّة كانت الحاجَّة للسماع إلى مواقفها وتطلعاتها والاعتراف بها كوحدةٍ أساسيَّة ضمن نسيج المجتمع، وضمان حقوقها واحترام خصوصياتها الثقافيَّة والهوويَّة، وإلى هذا الفهم يتلقى "ويل كيمليكا" مع فيلسوف النظريَّة التواصليَّة "**يورغن هابرماس**"**Jurgen Habermas** في تعريفهما للتعدديَّة الثقافيَّة، إذ يقول هذا الأخير: "إنّ ما يُسمى بالتعدديَّة الثقافيَّة، وإلىّ حد معين، تعنيّ فيما تعنيّ، أنّ العالم منظوراً إليه في كليته هو عالمٌ مُنفتِحٌ ومُؤوّل تأويلات متعدّدة بحسبِ الرؤى المتباينة للأفراد والجماعات، وهذّا كتقدير أوَّلي علىّ الأقل"[3].

أمَّا عن تاريخها، والقوّل لـ "ويل كيمليكا": "إن تجربة مساندة التعددية الثقافية الليبيرالية تجربة حديثة فمعظم الاعلانات والمؤتمرات المتعلقة بها لم تظهر إلا منذ نحو عشر إلى خمسة عشرة سنة على الاكثر"[4]، إلاَّ هناك أيضاً ملاحظة على قدرٍ كبيرٍ من الأهميَّة، وهي أنَّه ولئّن قُدر لـ "التعددية الثقافيَّة" أن يكون من المفاهيم الحديثة، إلاَّ أنها شهدت اتساعاً وتداولا واهتماماً متزايداً مؤخراً،وذلك ليس فقط على صعيد الفلسفة السياسيَّة فحسب، وإنما أيضا على صعيد الواقع السياسي الراهن، وقد عُرفت تحت مسميات مختلفة منها مثلاً: "سياسة الاختلاف" la politique de

ladifférence ، "سياسة الهوية"La Politique d'identité، و"سياسة الاعتراف"La Politique de la reconnaissance، فرغم اختلاف معنى كل تعبير عن الآخر إلا أنَّ الفكرة الجوهرية هي واحدة مشتركة بينهم جميعاً[5].

لقد أخذ مبحث "التعدديَّة الثقافيَّة" زمام المبادرة الفلسفيَّة، وقد نبه الفيلسوف الكندي "**تشارلز تايلر**" **Charles Taylor**في مقالته الموسومة بـ "**سياسية الاعتراف**" (1992)، إلى كثرة التيارات الفكريَّة التي أخذت على عاتقها مناقشة قضيَّة التعدد الثقافي، وما يتصِّل بها من مسائل أخرى كالهوية والخصوصيَّة والاعتراف، بل إنّ تصاعد موجة الأقليات وظهورها إلى السطح بشكلٍ علني، تم تزايد مُطالبتها بحقوقها وحريتها في ممارسة عقائدها، اقتضى ضرورةً اثارة قضيَّة "الاعتراف"، يقول هذا الفيلسوف، في شأن هذا الموضوع: "أما أنه حاجة فذلك لأنه يُعتبر إحدى القوى الكامنة خلف الحركات السياسيَّة القوميَّة، وأمَّا أنه ضرورة ملحة فلأنه يدخل في المقام الأوّل في السياسة الحالية تجاه الأقليات أو الجماعات التابعة وبعض أشكال الحركات النسويَّة وفي ما نُطلق عليه اليوم سياسة التعددية الثقافيَّة"[6].

وفعلاً فإلى وقتٍ قريبٍ جداً لم نكّن نسمع بهذه المفاهيم "**سياسة الهوية**"، "**سياسة الاعتراف**"، "**التعدد الثقافي**"، اذ هي مفاهيم حديثة العهد لم تطرح إلا في المجتمعات الحديثة، التي يصفها "ويل كيمليكا" بأنها **مجتمعات متعدّدة الثقافات**des sociétés multiculturelles، لقد كانت المجتمعات الكلاسيكيَّة في **الدولة–الامة(القوميَّة)** État-nation ضامنة للتجانس والوحدة، إذ إنَّ الاندماج الاجتماعي بينَّ أفرادها كانَّ يتأسس على وحدة الانتماء التاريخي أو اللغوي أو العرقي أو العقدي، بل إنَّ من الشروط الأساسيَّة للحصول على صفة **المواطنة** كان مرتبطاً بالانتماء إلى تلك القيم الواحدة المشتركة، ومن ثمَّة فهي لم تُعاني من إشكاليَّة الصراع والنزاع بينَّ وحداتها لكي تطرح قضيَّة التعدديَّة الثقافيَّة والاعتراف بالأقليات المكونة لتلك الوحدات، إلاَّ أن التحوّلات السياسيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة التي طالت الواقع، بفعل العولمة والهجرة وطلبات اللجوء ..الخ، أسهمت في تصدع البناء المتجانس للدولة القوميَّة، ولم نعد أمام قيم ثقافيَّة واحدة بل أمام مجموعة قيم ثقافيَّة متنوّعة، الأمر الذي اقتضى من الدولة الحديثة تبني نموذج التعددي، بحيث تضم جميع المواطنين مهما اختلفت روافدهم الفكرية ومرجعياتهم العقدية واصولهم الاثنيَّة، والاعتراف بهم ومعاملتهم معاملة واحدة متساوية في دولة الديمقراطية والحق والقانون، ومن ثمَّة "فإنَّ الدولة متعددة الثقافات (...) تقبل أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة، وأن يتعاملوا كمواطنين متساويين بالكامل في الحياة السياسيَّة، من دون أن يضطروا إلى اخفاء أو انكار هويتهم الثقافية العرقية، فالدولة تقبل التزاماً بالاعتراف والتكيف مع تاريخ ولغة وثقافة الجماعات غير المسيطرة على نحو ما تفعل مع الجماعات المسيطرة"[7].

في أعيِّن "ويل كيمليكا" إنَّ المجتمعات قبل الحديثة (السياسيَّة) كانت تتأسس على "**سيادة المواطن السوي**"، الذي يتمتع بصفات تُميّزه عن غيره في لون بشرته البيضاء، وكمال جسدهِ، ..الخ، وكلّ من يُجانب هذا النموذج يتِّم اقصاؤه

وتهميشه، ويُعزل من صفة المواطن والمواطنة، "فالمجتمعات الحديثة توصف كمجتمعات تتميّز بتعدد ثقافي عميق، في الماضي كان التعدد الثقافي موضع تجاهل أو أنه منع من التعبير عن نفسه بفعل سيادة نموذج المواطن (السوي) الذي كان قائماً أساساً على صفات الذكر الأبيض غيريّ الجنس والكامل من حيث الاستعدادات البدنية، وكل من يبتعد عن هذا النموذج في السواء يتِّم اقصاؤه وتهميشه واخراس صوته"[8].

ومن ثمَّة كان من الطبيعي جدا أن لا تُطرح مسألة التعدد الثقافي بسبب هيمنة "**النموذج الواحد (الأبيض)**" **La domination d'un seul modèle**، أمَّا اليوم، فظهور المجموعات والأقليات وتزايد ظهورها بشكلٍ لم تتمكّن الدولة من اخفائه أو الحد منه، بل إنَّ هذه الأقليات لم تتوقف فقط عند حدِّ الظهور فقد بدأت –كمَّا نبه إلى ذلك الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس": "تكتسبُ وعياً متنامياً بخصوصية تقاليدها بخاصة وأنّ ما يعرف تقليديا بالثقافة الوطنية المشهورة بأحاديتها وتجانسها، بدأت في إفراد مساحات تتسع يوما بعد يوم لتصور جديد ينظر للمجتمعات بمَّا هي مجتمعات متعددة الثقافات بالمعنى القائم اليوم"[9].

وعموماً، يُمكّن القوّل، أنَّ هناك أكثر من مُستحثٍ حمَّل "كيمليكا" على التفكير في مسألة التعددية الثقافيَّة، والتي لا نُجازف إذ قلنا أنها من بين الأسباب التي اقتضت ضرورة وجود ما يسمى بالتعددية الثقافيَّة، **أولاً:**أفول الأنموذج القديم للدولة القوميَّة وتصدعها خصوصا مع ظهور العولمة وإذابة الحدود، موجات الهجرة، طلبات اللجوء ...الخ، يقول صاحب "**أوديسا التعدديَّة الثقافيَّة**": "لقد بدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم، كلما ازدادت المنازعات حولها وراحت تحل محلها نماذج من التعددية الثقافية"[10].

ثانيا: ظهور ما يُسمى بالتعدديَّة الثقافيَّة اقتضته ضرورة حمايَّة الجماعات الأقليَّة من أيِّ ظلمٍ أو مكروهٍ ومن ثمَّة "فهي من ناحية تعّد بحماية بعض الجماعات الضعيفة في العالم الحديث من الظلم الجسيم الذي يحيق بها"[11].

ثالثا: تتعلق أساساً بمسألة الحقوق والحريات الإنسانيَّة، ثمَّ إنّ السماح بكل أقليَّة بممارسة عقائدها والتعبير عن هويتها وثقافتها بعيداً عن لغة الاقصاء والتهميش، وكلّ ذلك يُساعد على تعميق الديمقراطيَّة والتقليص من مساحات الكراهيَّة العرقيَّة، وهو الطموح الذي تروم إلى تحقيقه الدولة الحديثة، بوصفها دولة الحق والقانون والديمقراطيَّة، يقول "ويل كيمليكا":"فالتعددية الثقافية الليبيرالية ترتكز على افتراض أن سياسات الاعتراف ومساندة التنوع العرقي يمكن أن (توسع الحرية البشرية) و(تقوي الحقوق الانسانية)، وتقلل من الهيراركية العرقية والعنصرية وتعمق الديمقراطية"[12].

رابعا: ترتبط أساساً بسابقتها، أيّ بعلاقة الدولة بالأقليات، يقول "ويل كيمليكا" في هذا الصدّد: "باختصار نحن نشهد الآن ازديادا في تدويل علاقة الأقليَّة بالدولة، كمَّا نشاهد انتشارا عالميا لفكرة التعددية الثقافية كإطار جديدٍ لإصلاح هذه العلاقة"[13].

على ضوء ما سبق، يُمكّن القوّل، أنَّ ظهور "التعدديَّة الثقافيَّة" هو نتيجة ضرورة للتحوّلات السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي طالت الواقع الراهن، وهي تحوّلات أثبتت عجز البناء القومي عن ضمان التجانس والاندماج الاجتماعي بينّ أفراده، الذين أصبحت لهم انتماءات اثنيَّة وعقديَّة متنوّعة ومرجعيات فكريَّة متعدّدة، وما يطرحه ذلك من أسئلةٍ صعبةٍ وشائكةٍ تخصّ الهويَّة والخصوصيَّة ..الخ، والتي وجدت **السياسة القوميَّة La Politique nationale** نفسها عاجزة عن تقديم إجاباتٍ مقنعةٍ عنها، إلاَّ أن هذا الموقف الذي ننتهي إليه له أفقه الاشكالي الخاص: كيف أثرت التعدديَّة الثقافيَّة على مسألة الحقوق؟ هل أسهمت في توسيعها أم على العكس من ذلك؟ وماذا عن الطابع الايديولوجي الذي تمتاز به "الحقوق" بينَّ الكونيَّة في ادعائها وتطبيقاتها؟

ثانيا– التعددية الثقافية ومسألة الحقوق: حقوق الإنسان إلى حقوق الأقليات

يُعنى هذا العنوان كما هو موضحٌ بالبحث في مسألة الحقوق والتغيّرات التي طرأت عليها نتيجة ظهور ما يُسمى بالتعدديَّة الثقافيَّة، وما أسفر ذلك عن طرح أسئلةٍ أخلاقية تُوجب احترام الأقليات ومعاملتهم بشكلٍ مُتساوٍ بوصفهم مواطنين، وأفراد لهم قناعاتهم وحريتهم الخاصة، ومن ثمَّة لا يجوز المساس بكرامتهم أو هويتهم، أو تهميش واقصاء صوتهم وتطلعاتهم، وفي هذا الشأن، تمَّ انعقاد العديد من المؤتمرات وإصدار الكثير من الاعلانات الدوليَّة التي تُوجب العمل بهذا الأمر، وفي هذا السياق بالذات، يرى الفيلسوف الكندي "كيمليكا"، أنَّ موضوع الأقليات وحقوقها، ليس شأناً محلياً وإنما قد مثَّل هاجساً دولياً ، إذ "هي أمور موضّع اهتمام دولي مشروع، وعليه فهي لا تشكّل حصريا شأنا داخليا في أي دولة"[14].

في أعيّن "ويل كمليكيا"، لقد كانت نهاية الحرب العالميَّة الثانيَّة، التي كانت درساً ومُنعطفاً مميزاً في مسألة الحقوق، إذ معها تمَّ تأسيس مُقاربة جديدة اقتضت ضرورة تحقيق الانتقال من "**الحقوق الانسانية الشاملة بالحقوق الخاصة بالأقلية (...)، عن طريق ضمان الحقوق السياسية والمدنيَّة الاساسية لجميع الأفراد بغض النظر عن عضويتهم في الجماعة**"[15].

يُنوه "ويل كيمليكا" في ذات الانسان، أن تأسيس ما يُسمى بـ "**حقوق الأقليات**"**LesDroits des minorités**، الذي فرضه منطق التعدد الثقافي، هو امتداد لحقوق الانسان في بُعده الأخلاقي، "إن التصور الجزئي للثقافات المتعدّدة الذي طورته المنظمات الدولية هو فيما أعتقد امتداد تقدمي من الناحية الأخلاقيَّة لمعايير الحقوق الانسانية القائمة"[16]

ويمكّن القوّل، أنَّ هذا الفيلسوف كان في جملة الفلاسفة المؤمنون، بحقوق الأقليات، كمَّا لجأ إلى فحص آليات القانون والسياسَّة وحقوق الانسان لتدعيم مطلب حقوق الأقليات قانونياً وأخلاقياً، ونقصّد بحقوق الأقليات هي الحقوق الفرديَّة الطبيعيَّة التي لا يجوز المساس بها أو الاساءة إليها جراء الانتماء إلى أقليَّة اثنيَّة أو عقديَّة أو لغويَّة ..الخ، إنَّ الناظر فعلاً إلى هذه المطالب يجدها هي تُمعق من دائرة حقوق الإنسان، وهي جزء أساسي منها، يقول صاحب كتاب "**أوديسا التعدديَّة الثقافيَّة**": "إنَّ الخطابات السياسيَّة والمعايير المشروعة للتعددية الثقافية والمعايير المشروعة للتعدديَّة الثقافية، التي دفع بها القانون الدولي والمنظمات الدولية، هي تطور طبيعي ومنطقي لمعايير حقوق الانسان العالمية، وهي تعمل داخل ضوابط تلك المعايير، وبهذا المعنى، فإنها تعمل على تعميق وتدعيم ثورة واسعة لحقوق الانسان"[17].

لقد كانت الغايَّة الأساسيَّة من وضع حقوق للأقليات، بهدفٍ أخلاقي وقانوني، لحمياتهم من التمييز والظلم والاعتداء والهجوم عليهم، من جهة، واحترام هويتهم وتقاليدهم الثقافيَّة الخاصة واشراكهم في الممارسة السياسيَّة، ومن ثمَّة أصبحت معايير حقوق الأقليات جزأ لا يتجزأ من الحقوق الانسانيَّة بصفةٍ عامة، وهذا ما نبه إليه الفيلسوف الكندي في قوله: "فحقوق الأقليات والشعوب الأصلية هي جزء لا يتجزأ من الإطار العام للحقوق الانسانيَّة الأوسّع وهي تعمل دائما داخل حدودها"[18].

منَّ المعروف لدى المتمرسين بنصوص "ويل كيمليكا" هو إعمالُهُ للإعلانات والمعاهدات الدولية، منّ أجل هدفه الرئيس وهو دفاعه عن الأقليات، بل إنه يجوز لنا القوّل إنَّ أهم أثار العمل الذي اضطلع به هذا الفيلسوف، هو توظيف الاعلانات والمعاهدات الدوليَّة ضمن ما يبدو لنا مركزيا في مُدونته الفلسفيَّة، وفي هذا الصدّد، يستشهّد "كيمليكا" بأحد مواد "**إعلان الأمم المتحدة حوّل حقوق الأقليات**" **La Déclaration des Nations-Unies sur les droits des minorités**، والتي تُفيد "أن الحقوق أو الواجبات المعترف بها في هذا الاعلان، لن تحجبَ تمتعَ جميع الأشخاص بحقوق الانسان والحريات الانسانية المعترف بها عالميا"[19].

وهكذا يتضح لنا أن قضيَّة حقوق الأقليات أصبحت قضيَّة عالميَّة ودوليَّة، وليست أبداً شأناً خاصاً ومحليا، وهذا يُزكي الطرح الذي قمنا بذكره سابقا، ولعَّل ما كثف من حدّة وعيه القلق بهذه القضيَّة، وجود من يحاوّل استغلال هذا التعدد الثقافي من أجل انتهاك حقوق الإنسان، وقد نبه "ويل كيمليكا" إلى أن خطورة هذه المسألة، وأنه ذلك غير جائزٍ

من الناحيَّة القانونيَّة والأخلاقيَّة، ومن أجل إقامة البرهنة على ذلك، وكمَّا عودنا نمطُ الكتابة الفلسفيَّة عنده، نجدهُ يستشهد بالمادة الرابعة منّ "**الاعلان العالمي لليونسكو**"**LaDéclaration universelle de l'UNESCO**، بشأن التنوع الثقافي، مفادها: أنه "لا يجوز لأحد أن يلجأ إلى التنوع الثقافي لانتهاك حقوق الانسان التي يضمنها القانون الدولي أو لكي يحد من مجالها (المادة الرابعة)"[20].

ولعله في حكم النافل منّ القوّل، يُمكّن أن نتفهم سبب إعمَّال "كيمليكا" للإعلانات والمعاهدات الدوليَّة، وهو وإن يُعمّها فذلك صادرٌ عن قناعةٍ بأنَّ مسألة الحقوق قد توسعت لتشمل حقوق الأقليات، ففي نظّره "إنَّ ما هو مشترك بينَّ (المعايير الدولية) جميعا هو أنها تتجاوز حماية الحقوق المدنية والسياسيَّة المكفولة لجميع الأفراد في دولة ديمقراطيَّة ليبيرالية لتمتد إلى مستوى ما من الاعتراف العام ومساندة الأقليات العرقية الثقافية في الحفاظ على هويتها والتعبير عنها وعن ممارساتها المميزة"[21].

ومن أجل استشكال هذه العلاقة بينّ حقوق الانسان وحقوق الأقليات، يُستحسن بنا العودة إلى تعريف حقوق الانسان كمَّا ورد في أحد منشورات هيئة الأمم المتحدة (2003)، اذ جاء فيه ما نصّه:

"**يُمكّن تعريف حقوق الإنسان تعريفاً عاماً بأنها تلك الحقوق المُتأصلة فيّ طبيعتنا، والتيّ لا يُمكّن بدونها أنّ نعيش كبشر، فحقوق الإنسان والحريات الأساسيَّة، تُتيح لنا أنّ نُطوِّر وأنّ نستخدم بشكلٍ كامل، صفاتنا البشريَّة وذكاءنا ومواهبنا ووعْينا، وأنّ نُلبيّ احتياجاتنا الروحيَّة وغيرها منّ الاحتياجات، وتستند هذّه الحقوق إلىّ سعيّ الجنس البشريّ المتزايد، منّ أجل حياة تتضمنُ الاحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتيَّة للإنسان، وإنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسيَّة ليس فقط مأساة فرديَّة وشخصيَّة، بل إنّه يخلق أيضاً الأوضاع المسببة للقلاقل الاجتماعيَّة والسياسيَّة ويبذر بذور العنف والنزاع داخل المجتمعات والأمم فيمَّا بينهم**"[22].

ومن ثمَّة، وتأسيساً على هذا الاقتباس، أصبح يُمنع منعاً باتاً المساس بالكرامة الانسانيَّة والحرية الفرديَّة في استخدام اللغة او الثقافة أو المعتقد الخاص، وعلى الدولة الديمقراطيَّة أن تعمَّل على تثمين ذلك وجعله مكسباً من أجل القضاء على النزاعات والصراعات والاحتكام إلى معايير أخلاقيَّة وقانونيَّة توجه العيش الثقافي والعرقي المشترك، ومن ثمَّة يجوز لنا القوّل، أن توسّل هذا الفيلسوف بحقوق الانسان من أجل غرضه الرئيس الذي يروم إلى تشييد مواطنة كوسموبوليتيَّة، تستوعب التعدد الثقافي والقومي والاثني، بحيث تتجاوز مسألة اللون أو العرق أو الأصل، وتتأسس على القيم المدنيَّة والقانون، لذلك فإنَّه ما فتئ يُؤكد على أنه "في الدول التي توجد فيها أقلية عرقيَّة أو دينيَّة أو لغويَّة، فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الأقليات لا يُنكر حقهم في الاجتماع مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم،

والاستمتاع بثقافتهم الخاصة، وممارسة طقوس دينهم الخاص، أو استخدام لغتهم الخاصة، (...)، وبهذا المعنى قد نسخ في القوانين الدولية لحقوق الانسان التي تحرم التفرقة في الحريات المدنية على أساس الجنس أو العرق"[23].

إنَّ هذه الخلاصة التي انتهينا إليها، لها اشكالها الفلسفي الخاص، فما هو النهج الفلسفي المؤدي إلى هذه المواطنة مشتركة؟ وهل بإمكانها أن تحُدَّ من لغة النزاع والصراع وتؤسس لثقافة الاعتراف والتعايش؟

ثالثاً– المواطنة الكوسموبوليتية نحو سبيلٍ للعيش معاً: من درء الصراع إلى أخلاق الاعتراف .

سنحاوّل في الآتي التطرق إلى مسألة رئيسة في فكر "ويل كيمليكا" هي؛ "**المواطنة الكوسموبوليتيَّة**" **La Citoyenneté cosmopolite**، أو "**المواطنة متعدّدة الثقافات**"**La Citoyenneté multiculturelle**، وليس من قبيل الصدفة أن نربط بينَّ ما بذله هذا الفيلسوف من جُهدٍ فلسفي للدفاع عن التعدد الثقافي وحقوق الأقليات، ورهان تشييد مواطنة كونيَّة بحيث تستوعب هذا التعدد الثقافي والقومي، وتُؤسس لثقافة العيش معاً، وقد ظلَّ ذلك يُمثِّل الروح الفلسفيَّة التي تسري في كلِّ مشروعه الفكري، في مختلف أبعاده ومستوياته، وتبعاً لذلك، يُمكّن القوّل،أنَّ ما يروم إليه هذا الفيلسوف الكندي هو "بلورة نظرية في الديمقراطية صالحة لذلك المستوى الذي يتخطى حدود القومية واللغة"[24]. وتأتي رغبته من وراء ذلك، كمَّا صرح في أكثر من مناسبةٍ في متنه الفلسفي، إلى "الحاجة للعثور على طرق التعايش العرقي"[25]. وهو الأمر الذي جعله غاية برنامجه الفلسفي ومقصّده الرئيس.

يُمكّن القوّل، دون أدنى مجازفة، أنَّ القراءة النقديَّة التي أنجزها هذا الفيلسوف لأنموذج "**المواطنة القوميَّة** «**La Citoyenneté nationale**، كانت الطريق المؤدي إلى تأسيس نظريَّة **المواطنة متعددة الثقافات**، لقد كانت المواطنة في الأنموذج القديم/ القومي تفترض شعوراً بالانتماء إلى قيمٍ واحدةٍ مشتركةٍ، سواء أكانت تاريخيَّة أو لغويَّة أو عقديَّة أو اثنيَّة، أو نسبةً إلى معايير السكن والولادة والتقاليد الحضارية، وعلى أساس هذه القيم والمعايير كانت الدولة القوميَّة تضمن الاندماج الاجتماعي بينَّ مختلف أفرادها، أما اليوم فقد تغيرت الأحداث وأصبحت هذه الرؤية للمواطنة موضع نقدٍ كمَّا نبه إلى ذلك "كيمليكا" في قوله: "هذه الصلة بينَّ حقوق المواطنة المشتركة والاندماج القومي هي اليوم موضع نقد"[26].

إنَّ ما هو جوهري في مفهوم المواطنة متعددة الثقافات، حسب "ويل كيمليكا"، هو قيامها على القانون والديمقراطيَّة، وليس على الهويَّة القوميَّة والانتماء الديني والاثني، فتوصيف المواطنة اليوم لا يُستخدم للتعبير عن الانتماء إلى تقاليد حضاريَّة مشتركة، وهو ما يُميز المواطنة متعددة الثقافات عن المواطنة القوميَّة، لنستمع إلى قوله: "تتعلق مسألة المواطنة في أساسها بمعاملة الناس كأفراد يمتلكون حقوقا متساوية يتمتعون بها في ظل القانون، وهذا ما يميز المواطنة

الديمقراطية عن وجهات النظر الاقطاعية أو قبل الحديثة التي تحدد منزلة الناس السياسية وفق انتماءهم الديني والاثني والطبقي"[27].

لقد كانَّ لرؤيَّة "ويل كيمليكا" هذه –المواطنة متعددة الثقافات– تأثيرها الحاسم على جُملة المقاربات والأطروحات الفلسفيَّة التي كانَّ يعِّج بها عصره، ويبقى الدليل الأقوى على قولنا هذا، الاعتراف الصريح الذي قدمه مُمثل الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقديَّة "يورغن هابرماس"، إذ يقول: "إنَّ "ويل كيمليكا" قد طور مفهوما جديدا لمواطنة متعددة الثقافات، وهو المفهوم الذيّ أجدني على توافق تام معه، فالمواطنة هي عبارة عنّ وضع يترجم في شكل حدود مدينة، مع ذلك فإنه لا ينبغي أنّ يغيب عن ناظرنا بأن المواطنين هم أيضا أشخاص لهم هويات فرديَّة نمتْ وترعرعتْ وسط تقاليد معينة، وفي أوساط ثقافيَّة نوعيَّة، لذا فإنه يتوجب أن نضع في اعتبارنا بأن هؤلاء الاشخاص هم في حاجة لهذه التقاليد حتى يتمكنوا من الحفاظ على هوياتهم"[28].

ومن ثمَّة، يُمكّن القوّل أيضاً، أن التفكير اليوم في مسائل القوميَّة والسيادة والمواطنة، أصبح أكثر اختلافاً ممَّا كان عليه في السابق، بعد تزايد حركات التعدديَّة الثقافيَّة والانتشار الواسّع الذي عرفته في الآونة الأخيرة، وقدمت لنا فهماً جديداً يتجاوز الفهم القديم لها، "إن انتشار فكرة التعددية الثقافية وحقوق الأقليات قد أعادت بطريقة أساسيَّة تشكيل التصوّرات والمفاهيم التقليدية لسيادة الدولة والقومية والمواطنة"[29]، خاصّة ونحنُ نعلم أنّ الهدف الأعم لهذا الفيلسوف هو بلورة "نظرية في الديمقراطية تكون عابرة للقارات"[30]، وهو المقصد الرئيس الذي ما فتئ يؤكد عليه، في أكثر من مرة داخل مدونته الفلسفيَّة، إذ نجده يؤكد على أن ما نحتاجه اليوم هو "تصور للديمقراطية يكون من طبيعة كوسموسياسية وعابرة للقارات (...) ما نحتاجه اليوم هو تصور أشمل للمواطنة الديمقراطيَّة يركز على المؤسسات فوق القومية والدولية"[31].

يتبيّن مما سبق، رغبة هذا الفيلسوف في اعادة النظّر في مفهوم المواطنة وجعله يواكب التعدد الثقافي، بما يضمن الاندماج الاجتماعي بينَّ أفراد ذوي ثقافات متعددة، وقد اقتضى ذلك ضرورة مُجاوزة أنموذج الدولة– الأمة إلى أنموذج جديد يكون من طبيعةٍ كوسموسياسيَّة، "لقد أضحى من الواضح لنا أكثر فأكثر الآن أننا لا نستطيع الاستمرار في اعتبار الأمة–الدولة الاطار الأوحد السائد في النظرية السياسية، فنحن في الحاجة إلى تصور للديمقراطية والحكم يعالج هذه القضايا ويكون كوسموسياسياً أكثر"[32].

فلئّن قُدر للنظريَّة السياسيَّة الكلاسيكيَّة أن تُعالج قضاياها وهمومها ضمن إطار الدولة–الأمة، بحيث لم تتمكّن أبداً من مُجاوزة تخومها، كمَّا قُدر للاندماج الاجتماعي حينها أن يتأسس على مقومات **ما قبل سياسيَّة Pré-politique**،

أيّ على أساس وحدة اللون والأصل والعرق، وهي المقومات نفسها المشروطة لإنشاء الأحزاب السياسيَّة، أمَّا من يُخالف ذلك فهو غير مشروع وخارج عن النظام، فنحنُ اليوم، في أعيِّن "ويل كيمليكا"، نعيشُ عصراً مُختلفا في خصائصه عن السابق، ومن ثمَّة، يُستحسن بالنظريَّة السياسيَّة مواكبته، ثمَّ إنَّ النظرية السياسيَّة وجدت نفسها عاجزة عن تقديم تفسيرات للإشكالات التي استجدت في الواقع الراهن جراء العولمة والهجرة.. الخ، ومن ثمَّة باتَّ من الضروري توسيع النظريَّة السياسيَّة وفتحها على آفاقٍ أخرى، أيّ اخراجها من خندقها العرقي الضيق والارتقاء بها إلى منزلة الكونيَّة، لكي تتبنى مُختلف الرؤى وتستوعب اختلاف التوجهات وتُسهم إشراك الجميع في صناعة القرار والقانون، فلئِن قُدر أن "يُنظَّر إلى فكرة الحراك السياسي العرقي في النموذج القديم (الدولة القومية) نظرة ارتياب، والواقع أنها لم تكن مشروعة في كثيرٍ من البلاد، (...)، فالأحزاب السياسيَّة التي أُسست على أساس عرقي، أو تلك التي شككت في وحدة الدولة ولغتها الواحدة كثيراً ما كانت محظورة، (...)، أمَّا اليوم فينظر إلى المشاركة المرئية الفعلية للحركات السياسية العرقيَّة وممثليها السياسيين كجزء ملازم وحقيقي للمجتمع الديمقراطي الحر"[33].

ومن ثمَّة أُعيد الاعتبار للأقليات واشراكهم في الفضاء العام لمناقشة قضاياه السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، إنَّ ما يُمثِّل جوهر الديمقراطيَّة وهويتها الاساسيَّة، في فتح كل قنوات الحوار والتواصل للجميع، في دولة دستوريَّة، تستند على قاعدة القانون والحق والعدالة، يقول فيلسوفنا: "في الماضي، ربما كانت الدول تقمع الحراك السياسي العرقي باعتباره متطرفاً وخائناً ومنحرفاً وغير دستوري، أمَّا اليوم ففي استطاعة الأقليات أن تزعم أنها تسعى فقط إلى تطبيق المعايير الدوليَّة التي تعهدت بها الدولة نفسها"[34].

إنَّ ما لفت انتباهنا في تعاطي "ويل كيمليكا" لهذه الموضوعة الفكريَّة، ملاحظة هي على درجةٍ كبيرةٍ من الأهميَّة يُستحسن بنا التنبيه إليها، وهي أنَّ الأنموذج القديم للمواطنة لم يعمل إلاَّ على تهميش المجموعات الأقليَّة واقصائها، كمَّا عمِّل على تعميق النظرة الاقصائيَّة إليها بوصفها حركة منحرفة وخطراً يُهدِّد الأمن والاستقرار، إنَّ الذنب الوحيد لهذه الأقليات، في أعيِّن "كيمليكا"، كونها مختلفة عرقياً وثقافةً ونوعاً، إنَّ ما هو ضروري اليوم هو تصوّر جديد للمواطنة، بحيث يتسِّع ليشمل كلّ هذه الأقليات ويوائم اختلافاتها، تصور جديد يحترم خصوصياتها الثقافيَّة والهوويَّة ويعترف بها، خصوصاً بعد أن تبيَّن اليوم أنَّ هذه "المجموعة المقصات لم تعُد تقبل بأن يُخرس صوتها أو يتواصل تهميشها أو أن يُنظر إليها كـ "**منحرفة**" لا لشيء إلا لأنها مختلفة من حيث العرق أو الثقافة او النوع الاجتماعي (...)، فهي تطالب بتصور أكثر اتساعاً للمواطنة يعترف بهويتها (بدل ان يُشهر بها) ويوائم اختلافاتها (بدل أن يُقصيها)"[35].

يبدو واضحاً، أنه لا حاجَّة بنا إلى التذكير، أنَّ الهاجس الرئيس الذي اشتغل عليه هذا الفيلسوف، هو صياغة براديغم أخلاقي لحمايَّة الأقليات من الظلم والتهميش والاقصاء وكل ما يُسيء إلى كرامتهم، من جهة وإلى الاعتراف

بهم بوصفهم مواطنين أحرارا متساويين، وهو المطلب الأساسي لهذه الحركات القوميَّة وتصاعدها إذّ "تنشد الاعتراف بالهويات والحاجات الخاصة بمجموعات اثنوثقافية والتواؤم معها"[36].

وعلى ضوء ما سبق، ينتهي هذا الفيلسوف إلى خلاصةٍ مفادها أنَّ اتساع التعدد والتنوع الثقافي والاثني والقومي، أدى "إلى زيادة الاهتمام بسياسة الاعتراف"[37]، وكلّ ذلك فتح أفقا جديداً للاشتغال الفلسفي، بحيث أنَّ قضيَّة "الاعتراف" أضحت القضيَّة الأساسيَّة التي اشتغل عليها القوّل الفلسفي المعاصر.

ولعله في حكم النافل من القوّل، أنَّ المبُتغى الأساسي الذي يرنو إليه فيلسوف التعددية الثقافيّة –ان جاز لنا الوصف– هو صياغة براديغمأخلاقي وقانوني لتحقيق العيش معا ضمن أخلاقيات المواطنة الكونيَّة، لقد دفع هذا المبتغى بـ "ويل كيمليكا"، أن ينتقل جئةً وذهوباً، من الفلسفة إلى السياسَّة، ومن الأخلاق إلى القانون، ومن ثمَّة يُمكننا القوّل بلا مُجازفة، أن المرجعيَّة الفلسفيَّة لم تكّن المنبع النظري الوحيد الذي نهَّل منه هذا الفيلسوف، بل أيضاً هناك مرجعيَّة قانونيّة وسياسيَّة واجتماعيَّة، أسهمت كلها في مشروعه الفكري، إذ من خلالها يستحضر لنا جميع الأطروحات والقوانين والمعاهدات والاعلانات التي تخدم غرضه الرئيس وهاجسه الأساسي، وهي التي قامت بها المنظمات الدوليَّة وهيئة الأمم المتحدة، دون أن يكون بعيداً عن الواقع وشروطه، من خلال القيام بإحصائيات واقعيَّة وتأليفه في الراهن الفكري والسياسي، وقد انتهى من كل ذلك إلى ضرورة إقامة ناظم أخلاقي عالمي، للحد من الصراع العرقي والقومي، ونشر السلام الكوني، اي انشاء ثقافة كوسموبوليتيَّة للتعامل مع مختلف المجموعات والأقليات، تعترف بهويتها الثقافيَّة وخصوصيات انتماءاتها، وهذا ما تُقر به المعايير العالميَّة لحقوق الانسان.

بقي لنا في الأخير التساؤل: **لماذا "ويل كيمليكا"؟ وما حاجة الساحة العربيَّة الى فتح هذه الدروب التي تسم الخارطة الفكرية الغربية المعاصرة؟ وهل بإمكانها أن تفتح لنا أفقا للاشتغال الفلسفي، أفقاً مهمشا في العمل الفكري العربي، وهو أفق التفكير مع الفيلسوف، وفتح أسئلته وتخريجها، واستضافة مفاهيمه وآلياته الفكريَّة؟**

خصوصاً وأنّ مُقاربة "ويل كيمليكا" لموضوع التعدديَّة الثقافيَّة وحمايَّة الأقليات في وقتنا الراهن، لها أهميتها في مُجتمعاتنا العربيَّة، ولئنّ كانَّ هذا الفيلسوف لا يزال غائباً عنّ الاشتغال الفلسفي العربي تأليفاً وترجمةً، أو قاموساً ومواقفاً، فإنَّ ما نحتاج إليه فيّ وقتنا الحاليّ هو التفكير فيّما تطرحه علينا هذّه الفلسفة منّ استفهاماتٍ وتساؤلات تحملنا علىّ إعادة بناء الكثير منّ مفاهيمنا التيّ يعجُ بها وعينا الثقافيّ ومشهدنا الثقافي والسياسيّ.

ثمّ إنّ فيّ المتن الفكريّ لهذا الفيلسوف اختبارٌ صعب علىّ كيفية إقامة تعايش اجتماعي ثقافي وعرقي، يحتاجه الفكر العربيّ، خصوصا في ظلِّ التحوّلات السياسيَّة والاجتماعية والثقافيَّة التي يشهدها ذلك الواقع، من اجل إقامة

مجتمع ديمقراطي، يتأسس عل ثقافة الحوار العقلاني ويُرسخ من قيم الحرية وينشد الاتفاق والاندماج، ومن ثمَّة الاعترافبالتعدد الهوياتي والثقافي والعقدي والاثني وجعله مكسباً، منّ جهة، وعلى ضورة احترام الهويات والتطلع بها عوض تهميشها واقصائها، بمَّا تقتضيه الممارسة الديمقراطيَّة في دولة الحق والقانون، من جهةٍ أخرى.

والحق يُقال، أنَّ البحث في هذا الموضوع –**التعدديَّة الثقافيَّة وهاجس العيش المشترك**– له أهميته اليوم في عالمنا العربي، الذي يعيشُ محناً ومآزق كبيرة جدا، فمن شأنِ الخوضِ في هذه المواضيع أن يُسعفنا بالنهجِ الذي بمقتضاهُ نخرج من خندقِ العنف ولغة الصراع والتباعدِ والتصنيفات الثنائية الضيقة إلى أفقٍ للاندماج والتلاقي والتسامح.

---

[1]– ويل كيمليكا: **أوديسا التعدديَّة الثقافيَّة، سبر السياسات الجديدة في التنوّع**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، دط 2011، ص23.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 81–82.

[3]– يورغنهابرماس: **اتيقاالمناقشةومسألةالحقيقة**،ترجمةعمرمهيبل،الدارالعربيةللعوموناشرون– منشوراتالاختلاف،لبنان– الجزائر،الطبعةالاولى، 2010،ص21.

[4]– ويلكيمليكا: **أوديساالتعدديةالثقافيَّة،سبرالسياساتالجديدةفيالتنوّع**،مصدرسابق،ص 36.

[5]– ويلكيمليكا: **مدخلإلىالفلسفةالسياسيَّةالمعاصرة**،ترجمةمنيركشو ،المركزالوطنيللترجمة،تونس،الطبعةالاولى، 2010،ص 407.

[6]– شارلزتايلر: **سياسةالاعتراف**،ترجمةعبدالرحمنالدقون،تقديممحمدالشيخ،عقولالثقافةللنشروالتوزيع،المغرب،الطبعةالأولى، 2018،ص19.

[7]– ويلكيمليكا: **أوديساالتعدديةالثقافيَّة**،مصدرسابق،ص 87.

[8]– ويلكيمليكا: **مدخلإلىالفلسفةالسياسيَّةالمعاصرة**،مصدرسابق،ص407.

[9]– يورغنهابرماس: **ايتقاالمناقشةومسألةالحقيقة**،مرجعسابق،صص45–46.

[10]– ويلكيمليكا: **أوديساالتعدديةالثقافيَّة**،مصدرسابق،ص17.

[11]– المصدرنفسه،ص20.

[12]– المصدررنفسه،ص35.

[13]– المصدرنفسه،ص18.

[14]– المصدرنفسه،ص45.

[15]– المصدرنفسه،ص48.

[16]– المصدرنفسه،ص21.

[17]– المصدر نفسه،ص21.

[18]– المصدرنفسه،ص22

[19]– المصدرنفسه،الصفحةنفسها.

[20]–المصدرنفسه،الصفحةنفسها.

[21]– المصدرنفسه،ص 23.

[22]– أنظركُتيب: **مبادئتدريسحقوقالإنسان**– أنشطةعلميَّةللمدراسالإبتدائيَّةوالثانويَّة،توقيعسيرجيوفييراديميلو،منشوراتالأممالمتحدة،جنيف،أيار / مايو 2003،ص 3.

[23]– ويلكيمليكا : **أوديساالتعدديَّةالثقافيَّة**،مصدرسابق،ص 54.

[24]– ويلكيمليكا: **مدخلإلىالفلسفةالسياسيَّةالمعاصرة**،مصدرسابق،ص 393.

[25]– ويلكيمليكا: **أوديساالتعدديةالثقافيَّة**،مصدرسابق،ص24 .

[26]– ويلكيمليكا: **مدخلإلىالفلسفةالسياسيةالمعاصرة**،مصدرسابق،ص410.

[27]– المصدرنفسه،ص 416

[28]– يورغنهابرماس: **اتيقاالمناقشةومسألةالحقيقة**،مرجعسابق،صص 44–45.

[29]– ويلكيمليكا: **أوديساالتعدديةالثقافية**،مصدرسابق،ص19.

[30]– ويلكيمليكا: **مدخلإلىالفلسفةالسياسيةالمعاصرة**،مصدرسابق،ص393.

[31]– المصدرنفسه،ص392.

[32]– المصدرنفسه،ص 393.

[33]– ويلكيمليكا: **أوديساالتعدديةالثقافية**،مصدرسابق،صص62–63

[34]– المصدر نفسه،ص 63

[35]– ويلكيمليكا: **مدخلإلىالفلسفةالسياسيَّةالمعاصرة**،مصدرسابق،صص407–408.

[36]– المصدرنفسه،ص 417

[37]– المصدرنفسه،ص 416.